

## أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة في ظل رؤية 2030

### The impact of applying value added Tax on the development effectiveness of the knowledge economy under the vision of 2030

تاريخ القبول: 17/07/2019

تاريخ الارسال: 13/05/2019

سامى مراد<sup>1</sup>

كليات بريدة الأهلية – القصيم السعودية

Email: [rofydasamy@hotmail.com](mailto:rofydasamy@hotmail.com)

#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة في ظل رؤية 2030، وتكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل الرئيس؛ ما هو أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة في رؤية 2030؟ وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تبادلية وتكاملية بين فرض ضريبة القيمة المضافة وبين تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة، لضريبة القيمة المضافة آثار اقتصادية على كل من قطاع الأعمال والإدارة الضريبية وعلى الإيرادات الحكومية، وتوصل الباحث إلى إطار مقترح لتفعيل دور ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة؛ يقوم هذا الإطار على خمسة محاور هي: الوقوف على واقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة، دراسة فرص نجاحها، معرفة التحديات التي تواجه تطبيق ضريبة القيمة المضافة، الوقوف على طبيعة العلاقة المتبادلة بين ضريبة القيمة المضافة والفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة، الوقوف على متطلبات نجاح ضريبة القيمة المضافة لتحقيق أهدافها التنموية، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تناول موضوع البحث.

**الكلمات الدالة:** ضريبة القيمة المضافة، الفعالية التنموية، اقتصاد المعرفة، المملكة العربية السعودية.

تصنيف H23; D83 Jel

#### Abstract :

The aim of this study is to try to identify the impact of the application of Value Added Tax on the development effectiveness of the knowledge economy under the vision of 2030. The problem of the study lies in trying to answer the main question; What is the impact of applying Value Added Tax on the development effectiveness of the knowledge economy in Vision 2030? The study concluded that there is a reciprocal and complementary relationship between the imposition of value added tax and the development effectiveness of the knowledge economy. Value

<sup>1</sup> \*Corresponding author, e-mail [rofydasamy@hotmail.com](mailto:rofydasamy@hotmail.com)

added tax has economic effects on both the business sector and tax administration and on government revenues. The researcher reached a proposed framework to activate the role of Value Added Tax on the development effectiveness of the economy Knowledge: This framework is based on five axes: to examine the reality of the application of value added tax, to study the chances of success, to know the challenges facing the application of value added tax, to determine the nature of the relationship between Value Added Tax and effective The development mechanism of the knowledge economy, to determine the requirements of the success of Value Added Tax to achieve its development goals, and adopted the researcher descriptive analytical approach in dealing with the subject of research.

**Key words:** Value Added Tax, Development Effectiveness, Knowledge Economy, Saudi Arabia.

**Jel Classification :** H23;D83

### التمهيد:

تعد ضريبة القيمة المضافة في بعض البلدان مكوناً رئيساً من الأدوات الضريبية التي تستخدمها الحكومات عادة لتعزيز المداخل الوطنية، وكبديل للاقتراض الخارجي في بعض الأحيان، شكلت ضرائب القيمة المضافة مصدراً معروفاً للإيرادات في دول الاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا؛ لكن هذه هي المرة الأولى التي يتحتم على دول مجلس التعاون الخليجي العمل بـضريبة القيمة المضافة وتحصيلها في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد، ابتداءً من المواد الخام، وانتهاءً بالمنتج النهائي الذي يباع في المتاجر ليتحمل عبئها المستهلك النهائي، غير أن الشركات هي المسؤولة عن تحصيل الضريبة بالنيابة عن الحكومة وتقديم إقرارات بقيمة الضريبة على المدخلات والضريبة المحصلة من المخرجات، مما سيفرض تحديات على الشركات أن تقوم ببعض التدابير والتحضير لها والشروع بالتخطيط المستقبلي لإدارة الضريبة، لأن ذلك سيتضمن تحديات إدارية وفنية كبيرة للحكومات الخليجية، وتتطلب منها صوغ قواعد تفصيلية، وتسجيل الشركات التي تدفع الضريبة وإنشاء كيانات للإشراف على النظام، حيث بلغت الحصيلة الضريبية من إيرادات ضريبة القيمة المضافة في 2018، 45.6 مليار ريال ويرجع ذلك إلى تسجيل معدل الالتزام بسداد الضريبة من المكلفين بأكثر من المتوقع خلال العام الأول للتطبيق. ( الحياة ، 2017/8/15)، ( صحيفة مال الاقتصادية، 12/18/2018)

أولاً: مشكلة البحث:

تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي: ما هو أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة في ظل رؤية 2030؟، وللاحاطة بالموضوع أكثر تمت تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما علاقة ضريبة القيمة المضافة باقتصاد المعرفة؟

2. ما الأدوار التنموية المرتقبة لضريبة القيمة المضافة في ظل اقتصاد المعرفة؟

3. هل يمكن أن يحقق تطبيق ضريبة القيمة المضافة إيرادات سيادية مناسبة للسعودية؟
4. هل هناك حاجة لإعفاء الركائز والصناعات التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة من ضريبة القيمة المضافة أم يؤدي ذلك إلى حدوث تشوهات في التطبيق؟
5. هل ستزيد ضريبة القيمة المضافة من أسعار السلع والخدمات؟
6. ما هو أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على قوى الدفع وآليات التحريك في اقتصاد المعرفة؟
7. ما المعوقات التي تقف حائلاً دون تحقيق ضريبة القيمة المضافة لأهدافها التنموية؟
8. ما المتطلبات اللازمة لنجاح ضريبة القيمة المضافة في القيام بدورها في عملية تنمية اقتصاد المعرفة بكفاءة وفعالية؟
9. ما هو التصور المقترح لتطوير دور ضريبة القيمة المضافة في تنمية اقتصاد المعرفة؟

#### ثانياً: أهمية البحث:

يمكن حصر أهمية البحث بالنقاط التالية:

- (أ) تبقى الحاجة ضرورية وقائمة في دولة السعودية وأمتنا العربية إلى الكتابة في هذا الموضوع من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يمكن أن يكون الاختلاف في عرض المادة العلمية أساس الفائدة المرجوة.
  - (ب) أثبتت تجارب الأمم المتقدمة اقتصادياً وصناعياً أهمية دور الضريبة التنموي في ظل اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى أثرها على قوى الدفع وآليات التحريك في اقتصاد المعرفة؟
  - (ج) يعتبر موضوع معرفة أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة ميداناً خصباً ما زال خاضعاً للتجربة.
  - (د) يلعب تطبيق ضريبة القيمة المضافة دوراً هاماً في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة.
- هـ- ضرورة تحقيق حصيلة دورية منتظمة ذات تكلفة منخفضة تساهم في تحقيق خدمات إضافية من تعليم وصحة وتأمينات اجتماعية لطبقات المجتمع.

#### ثالثاً: دوافع اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص دوافع اختيارنا لموضوع البحث في النقاط التالية:

- أ- موضوع البحث من المواضيع المطروحة على الساحة الخليجية لتنمية موارد اقتصاد المعرفة في الوقت الحالي.
- ب- اهتمام الباحث بتقييم أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة بدولة السعودية.
- ج- التعرف على الأدوار المرتقبة لضريبة القيمة المضافة في ظل اقتصاد المعرفة، ومتطلبات النجاح في تحقيق الأهداف التنموية.

#### رابعاً: أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتقييم أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة بالمملكة، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الآتية:

أ- محاولة التعرف على ضريبة القيمة المضافة وخصائصها ومزاياها، والوقوف على علاقة ضريبة القيمة المضافة باقتصاد المعرفة؟

ب- الوقوف على متطلبات نجاح ضريبة القيمة المضافة في تحقيق أهدافها التنموية في ظل اقتصاد المعرفة.

د- الوقوف على الأبعاد الاقتصادية لضريبة القيمة المضافة في ظل اقتصاد المعرفة

هـ- اقتراح إطار مقترح لتفعيل دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة.

#### خامساً: فروض الدراسة:

كي نجيب على التساؤلات المطروحة فإن البحث يقوم على فرضية أساسية يعتبر تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي عاملاً أساسياً في تحقيق الفعالية التنموية في اقتصاد المعرفة، والتي تساهم في بلورة وتحديد معالم الموضوع.

#### سادساً: منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Analytical Descriptive Approach لموضوع الدراسة، وهذا المنهج معمول به في كثير من البحوث والدراسات خاصة تلك التي تتناول ظواهر اجتماعية تتعلق بالممارسات اليومية، حيث تم إجراء مسح مكتبي لكل ماله علاقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي لتوقع قدرة اقتصادات المملكة على التحول نحو الإصلاحات المالية والضريبية لتنمية اقتصاد المعرفة؛ حيث اعتمد الباحث على أبحاث ودراسات ومنشورات حكومية، إضافة إلى الدراسات لدى الجهات ذات العلاقة بضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بتنمية اقتصاد المعرفة، مع الاستعانة بشبكة الإنترنت في الحصول على معلومات تتصل بموضوع البحث، مع تحليلها ومناقشتها وعرضها بطريقة علمية مترابطة وبما يخدم أهداف الدراسة ثم إسقاط هذه المعلومات النظرية على الواقع العملي بهدف تحديد التوصيات لضمان نجاح التحول نحو اقتصاد المعرفة.

#### سابعاً: خطة البحث:

وفقاً لأهداف وتساؤلات البحث تم تقسيم البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار العام للبحث ويتضمن عرضاً لمشكلة وتساؤلات البحث وأهدافه وأهميته ومنهجية وخطة البحث.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

المبحث الثالث: ويتناول الإطار المفاهيمي لضريبة القيمة المضافة في ظل اقتصاد المعرفة.

- المبحث الرابع: ويتناول الأثار الاقتصادية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بالمملكة العربية السعودية في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة.
- المبحث الخامس: الإطار المقترح لتفعيل دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة السعودي، يتكون هذا الإطار من المحاور التالية:
- الوقوف على واقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة السعودية.
  - دراسة فرص نجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة.
  - دراسة المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سبيل تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة.
  - الوقوف على طبيعة العلاقة المتبادلة بين ضريبة القيمة المضافة وبين نجاح عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة.
  - الوقوف على متطلبات نجاح ضريبة القيمة المضافة في تحقيق أهدافها التنموية في ظل اقتصاد المعرفة.
  - اقتراح السبل لتفعيل دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة بدول مجلس التعاون الخليجي، ومنها السعودية.

## I. الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة أوراكل (2017) تحت عنوان " ضريبة القيمة المضافة في مجلس التعاون الخليجي: برامج إدارة المؤسسات من أوراكل لتسهيل التزام الشركات "

تناولت الدراسة بداية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي وأن التفكير في فرض هذه الضريبة جاء من انخفاض العوائد النفطية ومن ثم وجب البحث عن مورد للإيرادات يتسم بالاستمرارية والاستدامة؛ وأنه على الشركات الالتزام بمتطلبات تطبيق الضريبة من تدريب الموظفين، والامتثال لنظام الضريبة ولائحته التنفيذية، ومواءمة أنظمة المحاسبة وتقنية المعلومات المرتبطة بعمليات الضريبة، إضافة إلى إدارة السجلات لحفظ المستندات في الاستثمار المحددة، حيث يُلزم القانون الشركات بالاحتفاظ بسجلات كافية للامتثال للقوانين الضريبية ذات الصلة لمدة تصل إلى خمس سنوات، وضوابط إعداد سجلات الأعمال المحاسبية والدفاتر التجارية والمعلومات المتعلقة بالضرائب، ويلاحظ على الدراسة أنها لم تتعرض للأثار الاقتصادية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة السعودي والذي هو موضوع هذا البحث.

2. دراسة جنين ضو (2016) تحت عنوان " ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي: تطبيقها وتأثيرها "

تناولت الدراسة ضريبة القيمة المضافة ومبررات فرضها وبعض تأثيراتها على الشركات والحكومات وأنه يجب على الشركات الاستعداد للامتثال بالتزامات

ضريبية جديدة أساسية، ومن ثم زيادة قدراتها وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وكذلك تدريب وتمكين أصحاب المصلحة على جميع المستويات، وجود الوثائق اللازمة لإثبات المعلومات المدونة في الإقرارات الضريبية، وتلافي الأخطاء عند تنفيذ المعاملات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك درجة عالية من عدم اليقين في تطبيق القوانين الضريبية بصورة عامة في دول مجلس التعاون الخليجي، ولذلك، هناك فرصة كبيرة متاحة أمام السلطات لإصلاح وتحديث وتبسيط الأنظمة الضريبية، الأمر الذي سيجذب المستثمرين الأجانب إلى السوق الإقليمي بشكل أكبر، كما أنه من الضروري أن يمثل الاستثمار في التكنولوجيا أو تطوير الأنظمة القائمة لمكينة العمليات الضريبية جزءاً من استراتيجية تطبيق ضريبة القيمة المضافة، حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة الدقة وتوفير الوقت وتخفيف التكلفة، ويلاحظ على الدراسة أنها لم تتعرض للأثار الاقتصادية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة السعودي والذي هو موضوع هذا البحث.

### 3. دراسة د. مراد علة (2013) تحت عنوان " جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة- دراسة نظرية تحليلية-

تناولت الدراسة الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة وركائزه، اقتصاد المعرفة وأطروحة التوالد التاريخي باعتباره التحول الثالث من المجتمع الزراعي والصناعي إلى المجتمع المعرفي، ركائز اقتصاد المعرفة من الابتكار، البحث والتطوير، التعليم، البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحوكمة، كما تناولت الدراسة عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة من إقامة بنى تحتية تكنولوجية متطورة والاستثمار في رأس المال الفكري، وتبين أن الإمارات العربية المتحدة تحتل (6.4) في دليل اقتصاد المعرفة، (1.2) لجيبوتي ليعادل هذا الترتيب عالمياً (43) للإمارات، (132) لجيبوتي، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل المعارف والمعلومات والاتصالات لبناء اقتصاد معرفي يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة بدلاً من الاعتماد على الوسائل القابلة للذوب وضمن مستقبل قابل للاستدامة، ويلاحظ على الدراسة أنها لم تتعرض للفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة السعودي في ظل فرض ضريبة القيمة المضافة والذي هو موضوع هذا البحث.

### 4-دراسة د. محمد أبو الشامات (2012) تحت عنوان " اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية

حاولت الدراسة إيجاد حل لمواجهة العوائق التي واجهت عملية التنمية في البلدان العربية، من خلال الاعتماد على المعرفة في النشاط الاقتصادي، وجعلها هدفاً استراتيجياً تتطلع إليه المجتمعات العربية، كما حاولت الدراسة الإجابة على تساؤل ما مدى إمكانية تحول الدول العربية نحو اقتصاد المعرفة لأنه الخيار الاقتصادي للسير في ركب التقدم العلمي والتنمية، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول المتقدمة بدأت بتوجيه الاقتصاد فيها نحو الاعتماد على المعرفة منذ أربعة عقود من الزمن، أما الدول النامية الصاعدة فقد توجهت إليه منذ فترة قصيرة، وذلك من خلال خطط استراتيجية وطنية ذات أهداف زمنية محددة، حيث بلغت نسبة فريق البحث العاملة في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة في بعض الدول العربية مستوى أعلى من غيرها، مع أن بعض الدول العربية قد حققت مستويات تنمية بشرية أعلى من

بعض الدول النامية الصاعدة إلا أنه لا يمكن عد النشاط الاقتصادي بأنه يعتمد على المعرفة، واقترحت الدراسة وضع الخطط الاستراتيجية الوطنية والقومية ذات الأهداف الزمنية المحددة بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة، توجيه الموارد الاقتصادية نحو الصناعات المعرفية بما يوازي حجم الموارد الموجهة نحو الاستثمارات في قطاعات البناء والسياحة والرياضة والترفيه، الاستفادة من تجارب الدول النامية الصاعدة في هذا المجال والتعاون معها على المستوى المعرفي والتقني، إلا أن الدراسة لم تتعرض لوضع اقتصاد المعرفة السعودي في ظل رؤية 2030، خاصة بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة والذي هو محل هذا البحث.

**5- دراسة د. محمد إبراهيم منصور (2010) تحت عنوان " تنمية مجتمع المعرفة والابتكار وشروط الانتقال إلى مجتمع المعرفة في الوطن العربي - مصر دراسة حالة**

تناولت الدراسة مؤشر اقتصاد المعرفة والمؤشرات الفرعية له في الدول العربية ودول مقارنة، شروط الانتقال من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة، سياسات وآليات تطوير منظومة الابتكار من وضع سياسات تمويلية ووضع نظام محفز للابتكار وتنمية مهارات فريق الباحثين والعاملين في البحث العلمي والتكنولوجي وربط مراكز البحث والتطوير والجهات البحثية بالقطاعات الإنتاجية ورفع جودة التعليم والتدريب وتوجيهه نحو الابتكار، وتوصلت الدراسة إلى أن تطوير منظومة الابتكار شرط أساسي للتحويل نحو اقتصاد المعرفة وتحسين مستوى تنافسية الأقطار العربية، ويلاحظ على الدراسة أنها لم تتعرض وضع اقتصاد المعرفة السعودي في ظل فرض ضريبة القيمة المضافة والذي هو موضوع هذا البحث.

**ثانياً: الدراسات الأجنبية:**

**1) دراسة Gulf News (2018) بعنوان Effects of Value Added Tax on individuals minimal: Ministry of Finance**

تناولت الدراسة أثر ضريبة القيمة المضافة على الحد الأدنى لدخول الأفراد وأنه سيكون له أثر إيجابي على تطور دولة الإمارات العربية المتحدة وقدرتها على المنافسة، وستسمح مصادر الدخل الإضافية للحكومة بتحسين الخدمات ومواصلة تطوير البنية التحتية التي من شأنها تعزيز قدرتها التنافسية، وسيساهم في بناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة للأجيال القادمة، فضريبة القيمة المضافة ستمكين الحكومة الإماراتية من تحقيق استراتيجيتها ورؤية 2021 وضمان مستقبل مزدهر، وأظهرت الدراسات أن ضريبة القيمة المضافة ستساعد على دعم عملية التنمية المستدامة طويلة الأجل في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزيادة الازدهار الفردي وتعزيز الاستقرار المجتمعي، فالمسألة الضريبية مرتبطة بالعديد من التصورات السلبية حول ارتفاع تكلفة المعيشة والتأثير المحتمل على أداء قطاع الأعمال، والسعودية أيضاً حريصة على تطبيق نظام ضريبي فعال يراعي توجهات البلاد المستقبلية ويحمي جاذبيتها الاقتصادية وقدرتها التنافسية، وتوصلت الدراسة إلى أن ضريبة القيمة المضافة ستوفر مصادر إضافية للدخل لحكومة الإمارات، مما سيمكنها من تحسين خدماتها والاستمرار في تطوير بنية تحتية مستقبلية تدعم التقدم المطرد للبلاد في مؤشرات التنافسية الدولية، كما ستساعد العائدات الضريبية

على استكمال المشاريع التنموية وتوسيع سوق العمل وخلق فرص العمل في القطاعات الجديدة ذات الصلة وزيادة الإنتاجية وجذب مواهب العمل المؤهلة تأهيلاً عالياً والتي ستعود بالنفع على قطاع الأعمال لأن النظام الجديد سيجعله يعتمد على إدارة مبتكرة، وأن قطاعي الصحة والتعليم المعفيين من ضريبة القيمة المضافة سيشهدان تطوراً كبيراً في مجال الخدمات.

## (2) دراسة (PwC) Coopers Office (PwC) price water house (2017) بعنوان An introduction to Value Added Tax in the GCC

تناولت الدراسة ماهية ضريبة القيمة المضافة وكيفية عملها ومتطلبات الامتثال لتطبيقها، وتوصلت الدراسة إلى ضريبة القيمة المضافة ستؤثر على الشركات والأفراد والحكومات ومن ثم ضرورة توافر الموارد الداخلية مثل مديري المشاريع، محلي الأعمال، وتكنولوجيا المعلومات التي تتناسب مع النظام الضريبي الجديد، وأنه لا بد من قياس أثر الضريبة بشكل جيد على الأعمال والمنافسين والعملاء وإدارة المخاطر، وكذلك إدارة التدفقات النقدية.

## (3) دراسة (Deloitte) (2016) بعنوان Value Added Tax in the the Gulf Cooperation Council (GCC) countries

تناولت الدراسة حتمية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي في حزمة إصلاحات مالية بسبب انخفاض إيرادات النفط، وصناع القرار أمام خيارين؛ خفض الإنفاق، أو زيادة الإيرادات الجديدة على أساس مستدام، وخفض الإنفاق إلى درجة كبيرة غير واقعي؛ فمنطقة الخليج في وضع النمو ولديها مهام ومشروعات كبيرة مكلفة ومن ثم ليس إلا فرض ضريبة القيمة المضافة ولكن بسعر ضريبي منخفض وذلك لتمكين أصحاب السياسات الضريبية على المدى الطويل من تحقيق الاستقرار والاستدامة المالية، ومن ثم وجب خلق إطار ضريبي فعال وتطوير الإدارات الضريبية بدول مجلس التعاون الخليجي لنجاح الضريبة، وتوصلت الدراسة إلى أن الأثر الاقتصادي للضريبة على الأعمال والشركات لن يكون كبيراً لكن يجب الاستعداد له من الآن.

يلاحظ على هذه الدراسات في مجملها أنها دراسات جزئية غير متكاملة تنسم بالبساطة وعدم العمق، كما أنها لم تتعرض للأثار الاقتصادية لضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة، كما لم تقدم إطاراً متكاملاً لسبل تفعيل دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة السعودي والذي هو موضوع هذا البحث.

## II. الإطار المفاهيمي لضريبة القيمة المضافة في ظل اقتصاد المعرفة

تغيرت الكثير من المعطيات الاقتصادية والسياسات النقدية للمملكة العربية السعودية خلال الثلاث سنوات الماضية، والتي دعمها بشكل مباشر محاولة الدولة تدارك الفرص المهدرة والتفكير خارج إطار النفط الذي تراجع سعر الخام دون 50 دولاراً للبرميل 2017، ورغبة من الدولة بتنويع مصادر الدخل العام ومواصلة عجلة التنمية والبناء، ومن ثم بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة لتدخل السعودية مرحلة جديدة من التعديل في سياساتها الاقتصادية، وإيجاد اقتصاد بديل للاقتصاد الريعي الذي يمثل فيه النفط العمود الفقري وأساسه، وتهدف الدولة في خططها المستقبلية بناء اقتصاد جديد؛ اقتصاد مستديم لا يعتمد على مصادر دخل واحدة قد



تتأثر في أي وقت ومحاولة تنويعها، وذلك لمواصلة ضخ المليارات في المشاريع الحكومية والبنية التحتية والمضي قدماً لتحقيق الرؤية الطموحة 2030، ومنذ وقت مبكر شرعت مصلحة الزكاة والدخل بالقيام بحملات تقيفية لتوعية التجار والمستهلكين بالضريبة، وعقدت ورش عمل بالاتفاق مع الغرف التجارية بمناطق السعودية، إضافة إلى تفاعلهم في مواقع التواصل الاجتماعي خاصة حساب "الضريبة المضافة" الذي لا يتوقف عن توعية المجتمع ونشر سياسات الضريبة، ودليل التطبيق، حيث أنعشت ضريبة القيمة المضافة الميزانية بحصيلة 46.8 مليار ريال عام 2018. (الأسواق العربية، 2017/8/29)، ( صحيفة مال الاقتصادية، 2018 /12/18)

**أولاً: ماهية ضريبة القيمة المضافة والشخص الخاضع للضريبة والنشاط الاقتصادي:**

تُعرف ضريبة القيمة المضافة بكونها ضريبة على استهلاك السلع والخدمات، وقد حُددت بنسبة 5% في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا المعدل هو الأدنى في العالم، حيث تفرض بعض البلدان ضريبة القيمة المضافة بنسبة تتجاوز 20%. (عبدالقادر، أحمد، 2017/8/29)

تعريف اقتصادي لضريبة القيمة المضافة بأنها " ضريبة تفرض على الفرق بين سعر البيع الخاص بالسلعة أو الخدمة وبين تكلفة شراء المواد وعناصر الإنتاج الداخلة في تصنيع السلعة أو تأدية الخدمة؛ أو هي الضريبة التي تفرض على الزيادة في قيمة السلعة أو الخدمة نتيجة تحويلها إلى منتج آخر أو نتيجة إعادة بيعها في مراحل التوزيع المختلفة؛ جملة، تجزئة. (كامل، عاطف إبراهيم، وعبدالله، ولطفى، 2014)

يُعرف الشخص الخاضع للضريبة بأنه: " الشخص الذي يزاول نشاطاً اقتصادياً بصفة مستقلة بهدف تحقيق الدخل، ويكون مسجلاً أو ملزماً بالتسجيل لغايات ضريبة القيمة المضافة".

النشاط الاقتصادي هو: "النشاط الذي يمارس بصورة مستمرة ومنظمة ويشمل النشاط التجاري، أو الصناعي، أو الزراعي، أو المهني، أو الخدمي أو أي استعمال ممتلكات مادية أو غير مادية، وأي نشاط مماثل آخر".

**ثانياً: ماهية اقتصاد المعرفة:**

لقد استخدمت عدة تسميات لتدل على اقتصاد المعرفة كإقتصاد المعلومات، واقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الافتراضي، والاقتصاد الإلكتروني، والاقتصاد الشبكي واقتصاد اللاملموسات...إلخ، وكل هذه التسميات إنما تشير إلى اقتصاد المعرفة، وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة، وعليه سنحاول عرض بعض التعريفات الهامة لاقتصاد المعرفة كالتالي:

يُعرف اقتصاد المعرفة بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، المحرك الرئيس لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات. (دياب، محمد، 2008)

## أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة في ظل رؤية 2030---

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فعرفته بأنه: ذلك الاقتصاد المبني أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات. (الهاشمي، عبد الرحمان، وعزاوي فائزة، 2007، ص 25)

وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003 الاقتصاد المعرفي بأنه: نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمدني والسياسي والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، وبناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح لها.

**ثالثاً: أهم المبررات الاقتصادية لفرض ضريبة القيمة المضافة بدول مجلس التعاون الخليجي في ظل اقتصاد المعرفة: (كامل، عاطف إبراهيم، وعبدالله، ولطفى، 2014)**

- 1) حاجة معظم دول الخليج إلى مزيد من التعديلات على ميزانياتها للتكيف مع تراجع أسعار النفط على المدى الطويل.
  - 2) تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق التوازن بين مصلحة المجتمع والفرد والعمل على تشجيع الاستثمار.
  - 3) الاتجاه المتزايد نحو تشكيل تجمعات إقليمية باعتبارها رافد من روافد العولمة وعاملاً مساعداً على خلق الأسواق الكبيرة ومثل هذا الاتجاه يدفع بالدول إلى تنسيق سياساتها الضريبية وذلك من خلال فرض الضريبة بأقل سعر 5% لتوفير جو سليم للتنافس على استقطاب الاستثمارات.
  - 4) هناك حاجة ماسة لفرض الضريبة على القيمة المضافة وذلك بغية حماية المنتجات الخليجية التي أضحت في وضع تنافسي صعب في السوق المحلي، مع المنتجات المستوردة.
  - 5) تحقيق الانتظام للمجتمع الضريبي نتيجة الاعتماد على الفواتير كأساس للتحويل ولخصم ضريبة المشتريات.
  - 6) تحقيق الرقابة الكاملة على المجتمع الضريبي من خلال منظومة الخصم الكامل للضريبة على المدخلات.
  - 7) مساعدة الحكومة على تدبير الموارد اللازمة لتحسين البنية التحتية وجودة الخدمات.
  - 8) اتفاقيات التجارة الدولية وأثرها على الهيكل الضريبي، واستيعاب متطلبات العولمة.
  - 9) مواكبة اتجاهات النظام العالمي نحو الاقتصاد الحر.
  - 10) التغيير في هيكل توزيع الدخل.
  - 11) تعميق وتوسيع العائدات غير النفطية، فالنفط والغاز ما زال يشكلان ما بين 50% إلى 90% من عائدات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.
- رابعاً: سمات وخصائص اقتصاد المعرفة:

يتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من السمات والخصائص الأخرى التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي، ومن خلال مراجعتنا للأدبيات التي تناولت سمات وخصائص اقتصاد المعرفة، وجدنا أنه يتميز بالخصائص التالية: (الشمري، هاشم، والليثي

ناديا، 2008، 22)، (الإبراهيم، يوسف حمد، 2004، 102-103)، (سليمان، جمال داود، 2009)، (عليان، ربحي مصطفى، 2008)، (الخصيري، محسن أحمد، 2001)

1. يتسم اقتصاد المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة، والقدرة على الابتكار، فكل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات، ولكنه أيضاً صانع أو مبتكر لها.
2. اندماج العلوم في منظومات الإنتاج وتحول المعرفة إلى قوة منتجة.
3. يركز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي والفكري.
4. تقلص المسافة الفاصلة بين ميلاد الاختراع وتطبيقه على أرض الواقع.
5. تحول نمط الإنتاج العلمي والتقني، من مرحلة الإبداع الفردي إلى مرحلة الإنتاج الجماعي والمؤسستي خلال القرن العشرين.
6. طغيان الطابع الأوتوماتيكي على وسائل ودورات الإنتاج.
7. الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدرّبة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.
8. اعتماد التعلم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب، التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.
9. انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.
10. تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية.
11. ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم وتنوعت كفاياتهم وخبراتهم.
12. استثمار مرن شديد السرعة والتغير، ويمتاز بالانفتاح والمنافسة العالمية؛ إذ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل.
13. التكيف الموسع لموافقة رغبات الزبائن، مع التركيز على خدمة المستهلك.
14. تجدد المصادر المعرفية ونموها وازديادها وعدم نضوبها سواءً بالاستعمال أو بالاحتفاظ، بل بمرور الزمن وتعدد الاستخدام تزداد المصادر المعرفية وتتراكم مجالاتها.

#### خامساً: ركائز اقتصاد المعرفة وآليات التحريك:

هناك خطة طموحة من خمس ركائز تسعى إلى نقل السعودية من مركزها الحالي وهو الخمسين عالمياً في مجال اقتصاد المعرفة من إجمالي 145 دولة بحسب الدليل العام لاقتصاد المعرفة، لاحتلال المركز الثلاثين ضمن أهم الدول في القطاع بحلول 2030، الخطة التي طرحتها دراسة «تطوير قطاع تقنية المعلومات كمحرك ومحفز للتنمية والتحول إلى اقتصاد المعرفة، وتستند رؤية 2030 إلى تسريع نمو قطاع تقنية المعلومات بمعدلات تتراوح ما بين 10% و 15% سنوياً، حتى 2030،

كما يستند إلى خمس ركائز تتمثل في: النهوض بكفاءة الأداء لمواجهة تحديات ومعوقات تطوير نشاط قطاع المعرفة، تعزيز اسهامات القطاع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، توظيف العمالة الوطنية وتحسين الإنتاجية، التطوير المعرفي والمعلوماتي للاقتصاد الوطني للزيادة التنافسية، نشر المعرفة وردم الفجوة الرقمية، ورأت الدراسة أنه يأتي في مقدمة آليات التحرك لتنفيذ هذه الرؤية عنصران هما: إعادة هيكلة القطاع بما يفيد تصويب الاختلالات القائمة، وأبرزها غلبة النشاط التجاري وضعف المكون التصنيعي وهيمنة الشركات الكبيرة على السوق وخاصة في المناقصات الحكومية واختلال هيكل مكونات القطاع لصالح مكون الأجهزة وسيادة الأنشطة التقليدية للقطاع، فضلا عن تحيز سوق العمل لصالح العمالة الوافدة، تسريع معدل نمو القطاع على نحو مستدام بالتوازي مع محورين متكاملين وهما: مواجهة التحديات التي تحد من تنامي عرض منتجات القطاع والارتقاء بجودته وعلى رأسها قصور الكوادر الاحترافية الوطنية، والمعوقات المرتبطة بأمن المعلومات وسرعة وجودة الإنترنت ذات النطاق العريض وإجراءات وشروط الاشتراك في المناقصات الحكومية، اتخاذ التدابير اللازمة لتنشيط طلب القطاعات الرأسية على منتجات تقنية المعلومات، وفي مقدمتها القطاع الاستهلاكي والقطاع الحكومي والقطاع التجاري والخدمات التعليمية والصحية. (أخبار مكة المكرمة، 2018/1/24)، ( الشامسي، عبدالله ، 2018/1/24)، (المحروق، ماهر ، 2009، ص9)

#### سادساً: مزايا فرض ضريبة القيمة المضافة بدول مجلس التعاون الخليجي:

يسلم الفكر الاقتصادي والمالي بأن الضرائب تعد من أدوات السياسة المالية في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم يجب علينا أولاً فهم الظروف التي أدت إلى فرض ضريبة القيمة المضافة والمزايا التي تجلبها، ومن مزايا فرض ضريبة القيمة المضافة بدول مجلس التعاون الخليجي ما يلي (عيد، ياسر محمد، 2014)

- 1) الضريبة على القيمة المضافة ضريبة غير تراكمية؛ حيث تحتسب على سعر البيع مجرداً من قيمة الضريبة المدفوعة وذلك حتى آخر مرحلة عند استهلاك السلعة؛ كما أنها تدفع وتحصل مجزأة عند كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية.
- 2) ضريبة حيادية ليس فيها ازدواجية؛ فالمبدأ الأساسي لهذه الضريبة إعفاء عملية التصدير من الضريبة على القيمة المضافة وإخضاع عمليات الاستيراد لها.
- 3) ضريبة تدخلية لأن الدولة تتدخل بواسطتها في إطار سياستها المالية لتحفيز الاستثمار وجذب رؤوس الأموال.
- 4) أعمال قواعد الخصم الضريبي على مدخلات السلع المباعة الخاضعة للضريبة والمشتريات بغرض الإتجار، ومردودات المبيعات والآلات والمعدات وقطع الغيار الداخلة في إنتاج سلع خاضعة للضريبة.
- 5) خضوع كافة السلع والخدمات للضريبة إلا ما استثنى بنص خاص.
- 6) الاكتفاء بسعر ضريبي أساسي 5% وهو ما يؤدي إلى عدم الخلط لدى المسجلين عند احتساب وتطبيق الضريبة.

(7) وضوح حد التسجيل وسهولة شروط وإجراءات التسجيل للأفراد والمؤسسات والمجموعات الضريبية.

(8) تناسب مواعيد تقديم الإقرارات الضريبية لكل من الممول والإدارة الضريبية مما يجعل هناك حالة من الرضا وعدم الارتباك.

### سابعاً: طرق تحديد وعاء الضريبة على القيمة المضافة:

وفقاً للمحاسبة الضريبية فإن الضريبة على القيمة المضافة تسرى على كافة السلع في جميع المراحل الإنتاجية والتوزيعية، على أن يسمح بخصم ما سدد منها في مرحلة سابقة ويمكن تحديد وعاء وقيمة الضريبة على القيمة المضافة بإحدى طريقتين: (عيد، ياسر محمد، المرجع السابق، ص29-30)

#### 1) طريقة الجمع:

بموجب هذه الطريقة يتم حساب وعاء الضريبة بتجميع كافة المبالغ التي يتم دفعها إلى عناصر الإنتاج المشتركة في العملية الإنتاجية من أجور وفوائد وأرباح باعتبارها تمثل وعاء الضريبة.

#### 2) طريقة الخصم: وهي نوعان:

##### أ- النوع الأول : طريقة الخصم المباشر:

طبقاً لهذه الطريقة يستنزل قيمة المشتريات في أول فترة أو مرحلة معينة من إجمالي رقم المبيعات في نهاية فترة معينة وتحسب الضريبة على الفرق بينها، وتمتاز هذه الطريقة بأنها تحافظ على الإعفاء المقرر في مرحلة ما حتى نهاية مراحل الإنتاج والتوزيع، كما أنها تعد سهلة التطبيق، ولا تستوجب إظهار قيمة الضريبة على الفواتير، ويعاب عليها أنه إذا كان هناك إعفاءات في المراحل السابقة فليس من المستطاع تحديد العبء الضريبي النهائي اللازم لإجراء التسوية المطلوبة في حالة استيراد سلع مماثلة للسلع المحلية، وفرض ضريبة عليها وكذلك في حالة تصدير السلع المحلية، ورد قيمة الضريبة إلى المصدرين.

##### ب- النوع الثاني: طريقة الخصم غير المباشر:

وهي الطريقة التي أختارها المشرع الضريبي، وتحسب الضريبة على إجمالي رقم المبيعات في نهاية مرحلة ما ثم تستنزل منها الضريبة التي سددت في المراحل السابقة، حيث تتضمن هذه الطريقة ما يعرف بالأثر التعويضي، وتتميز هذه الطريقة بأنها تحسب العبء الضريبي بدقة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، وكذلك بالنسبة للسلع المصدرة والمستوردة، ويعاب عليها أنها تقضى ببيان قيمة الضريبة على الفواتير في جميع المراحل مما يؤدي إلى خطأ في الحسابات، يتم تحصيل ضريبة القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، من الشركة المصنعة، إلى تاجر الجملة، إلى تاجر التجزئة، حيث يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على الشركات في كل نقطة في السلسلة، كأن؛ ترتفع قيمة القطن الخام مثلاً عندما يتحرك ضمن سلسلة التوريد ليتم تصنيعه في نهاية المطاف إلى تي شيرت، أو إلى المنتج النهائي، وتم إعفاء بعض القطاعات من دفع ضريبة القيمة المضافة، مثل قطاعات الرعاية الصحية والتعليم وبعض الأطعمة، وبعض أنواع المعاملات التجارية العقارية والنقل المحلي، أما صادرات السلع

خارج دول مجلس التعاون الخليجي فستصبح بنسبة صفر، مما يعني أنه يمكن للمصدرين المطالبة باسترداد الضرائب.

### III. الآثار والأبعاد الاقتصادية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بالمملكة العربية السعودية في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة

مع دخول الإصلاح المالي الجديد المتمثل بفرض ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي حيز التنفيذ في يناير 2018، بدأ التساؤل عن الآثار المترتبة عليها؛ فعندما يتعلق الأمر بالضرائب، فإن معظم الأفراد ينظرون إلى كيفية تأثيرها على حياتهم؛ ومن أنها ستقلل من القوة الشرائية، وخاصة بالنسبة للذين اختاروا دول مجلس التعاون الخليجي كمكان للعيش والعمل وتشغيل الأعمال لأسباب تتضمن جزئياً البيئة الخالية من الضرائب، هناك أربعة مجالات واسعة حيث يمكننا تقييم الآثار الاقتصادية لضريبة القيمة المضافة عليها، هي: عامة السكان، والأعمال التجارية، وسوق العمل والحكومة، في البداية يظهر أن تطبيق الضريبة بنسبة 5% يعني نظرياً ارتفاع طفيف في الأسعار بنفس النسبة، مما قد يؤثر سلباً على الطلب وبالتالي حجم المبيعات، غير أن تدني نسبة الضريبة مقارنة بالمطبق عالمياً يجعل من الممكن لقطاع التجزئة استيعابها بسهولة عن طريق خصم هامش الربحية وبما يضمن استقرار الأسعار واستدامة الطلب، لكن البدايات الأولى للتطبيق تظهر أن هناك مقاومة لحدوث ذلك، حيث أثرت ضريبة القيمة المضافة على جميع الشركاء في الاقتصاد؛ مستهلكين وحكومات وشركات، ومن المحتمل أن تكون هناك تكاليف غير مباشرة مرتبطة بالامتثال، والتي قد تؤثر على العديد من مجالات النشاط التجاري، بما في ذلك التسعير والتدفق النقدي والتقارير المالية والمحاسبة الضريبية وسلسلة التوريد وعمليات الامتثال، وفي حال عدم الامتثال للتكاليف الضريبي ستكون هناك غرامات مما يعرض الشركات كحد أقصى لمخاطرة دفع غرامة بنسبة 25% من المبيعات. (حسين، مصطفى، 2017)

#### الآثار الاقتصادية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة:

اعتمد اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي اعتماداً كبيراً على قطاع الطاقة، حيث أن حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة هو من قطاع النفط والغاز، وعلو على ذلك، فإن الإيرادات من قطاع النفط والغاز تشكل نحو 80% من الميزانيات الحكومية، ولهذا لا يخفى أن هناك تأثير لهبوط أسعار النفط على ميزانيات دول مجلس التعاون، حيث حققت هذه الدول عجزاً في عام 2016 مقارنة مع فائض كبير في 2012، ومن ثم فإن التقلب في أسعار النفط يشجع دول مجلس التعاون على القيام بإصلاحات بهدف تنويع مصادر دخلها، ولتعزيز استدامة التدفقات المالية للحكومات، ونستطيع قياس الآثار الاقتصادية لضريبة القيمة المضافة من خلال: قياس أثر تطبيق الضريبة على قطاع الأعمال وعلى الإيرادات الحكومية والمستهلكين وسوق العمل، ومن خلال تتبع المؤشر العام لتكلفة المعيشة بدول مجلس التعاون الخليجي لبيان أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على حجم الإنفاق الاستهلاكي وعادات المستهلكين الشرائية وأسعار السلع والخدمات كما بالجدول التالي: (حسين، مصطفى، المرجع السابق، ص2)

أولاً: قياس أثر تطبيق الضريبة على قطاع الأعمال وعلى الحكومة وعامة السكان وسوق العمل:

جدول رقم (1) يوضح أثر تطبيق الضريبة على قطاع الأعمال وعلى الإيرادات الحكومية والمستهلك وسوق العمل

البيان	تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة
التأثير على الأعمال	1. إذا بلغت تعاملات الشركات حد التسجيل الإلزامي وجب عليها التسجيل بضريبة القيمة المضافة، وتحصيلها وتوريدها وإعداد تقاريرها للحكومة.
	2. يتعين على الأعمال إجراء تغييرات في العمليات والتكنولوجيا المطبقة لديها والموارد البشرية لضمان امتثالها الكامل للمتطلبات الحكومية، وسيضمن ذلك تكلفة إضافية للقيام بهذه الأعمال.
	3. للحرص على الامتثال بشكل كامل لنظام ضريبة القيمة المضافة يجب على الأعمال إجراء بعض التغييرات على صعيد عملياتها الأساسية، وإدارتها المالية، والتقنيات التي تعتمد عليها في مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية.
	4. يجب التأكد من تحصيل ضريبة القيمة المضافة والانصاح والتقرير عنها بوضوح، إذ أن عدم القيام بذلك سوف يؤدي إلى عقوبات وغرامات تنكدها الشركة.
	5. ستتمكن الشركات التي تقوم بتطبيق ضريبة القيمة المضافة من قياس مدى امتثال الشركات لقوانين التدقيق المالي والحوكمة في أعمالها.
	6. سيؤهل النظام الشركات على أساليب الامتثال والشفافية والمسؤولية وهو ما سيسهم على المدى الطويل برفع الكفاءة المؤسسية والإدارية وبالتالي رفع ثقة المستثمرين في المنطقة.
	7. سيتيح النظام للشركات الفرصة لإنشاء نظام رصد داخلي قوي يحمي تلك الشركات من الصدمات والمفاجآت المحاسبية ويمكنها من إدارة مخاطرها بشكل سلس ومهني.
التأثير على سوق العمل	1. سوف ينتج عن تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة طلباً جديداً للأعمال على صعيد الموارد البشرية من المهارات والكفاءات مثل المحاسبين والمستشارين المتخصصين بالضرائب.
	2. تعتبر الضرائب مجالاً جديداً يمكن أن تتعرض الأعمال لعقوبات شديدة في حال حدوث أخطاء أو عجز عن تقديم سجلات كافية وقت تقديم الفحص الضريبي.

<p>3. تطبيق ضريبة القيمة المضافة يختلف من بلد إلى آخر، فإن الأمر يتطلب وقتًا لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي ليكون لديها خبراء في مجال ضريبة القيمة المضافة بعد التطبيق.</p>	
<p>1. يشكل تطبيق ضريبة القيمة المضافة جزءًا من رؤية الحكومة للحد من الاعتماد على عائدات النفط وإنشاء تدفق دخل إضافي</p> <p>2. الإيرادات التي تحصلها الحكومة ستستخدم في تطوير البنية الأساسية، بما في ذلك تطوير الطرق والحدائق وتدوير النفايات وغيرها من المشاريع، وستتيح زيادة الإيرادات الاتحادية للحكومات مواصلة تمويل تطوير البنية الأساسية على أحدث المستويات في المنطقة.</p> <p>3. إن ضريبة القيمة المضافة سيكون لها أثر إيجابي بإدارة عجز الموازنات والديون خلال الدورة الاقتصادية الحالية، وهو ما سيسمح للحكومات بمواصلة التخطيط الاقتصادي والتنمية على المدى القريب والمتوسط،</p> <p>4. سيسهم تطبيق الضريبة بعلاج التشوهات الاقتصادية التي نجمت عن إهدار الكثير من الفرص الاستثمارية وإشراك المواطنين والمقيمين بخطط التطوير.</p>	<p><b>التأثير على الإيرادات الحكومية</b></p>
<p>1. ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة يجب أن يدفعها المستهلكون النهائيون، وسيؤدي ذلك إلى زيادة أسعار السلع والخدمات.</p> <p>2. ستخفض القوة الشرائية في نهاية المطاف على افتراض أن الدخل سيظل ثابتًا من دون تغيير، حتى وإن كان هناك دعم للمواطن إلا أن القوة الشرائية ستتكشف مع بداية التطبيق إلى أن يستعيد السوق توازنه ويتحسس الواقع والتطبيق، وذلك بالرغم من وضع الحكومة قائمة تتضمن حوالي 100 سلعة وخدمات أساسية معفاة من الضرائب، مثل المواد الغذائية والمدارس، ومستأجري العقارات السكنية والرعاية الصحية، وأظهرت دراسة استطلاعية للباحث إنخفاض مبيعات المولات الكبيرة كالعثيم وبنده بنسبة تصل إلى حوالي 20% ولكنها ترجع في الأصل بنسبة كبيرة إلى رسوم التابعين والوافدين ومن ثم خروج الأسر والعائلات خارج المملكة.</p>	<p><b>التأثير على المستهلك</b></p>

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

ثانيًا: المؤشر العام لتكلفة المعيشة بدول مجلس التعاون الخليجي: (كنيعو، هاجر ، 2017/9/28)



نستطيع من خلال دراسة المؤشر العام لتكلفة المعيشة بدول مجلس التعاون الخليجي بيان أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على حجم الإنفاق الاستهلاكي وعادات المستهلكين الشرائية وأسعار السلع والخدمات كما في

**الجدول رقم (2) التالي: ( الأسواق العربية، 2017/12/18)**  
المصدر: الجدول من إعداد الباحث

بيان أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على حجم الإنفاق الاستهلاكي وعادات المستهلكين الشرائية وأسعار السلع والخدمات	المؤشر العام لتكلفة المعيشة بدول مجلس التعاون الخليجي
<p>متوسط الإنفاق للسعوديين طبقاً للرقم القياسي العام للأسعار: الأغذية والمشروبات 21.7%، التبغ 0.5%، الملابس والأحذية 8.4%، السكن والمياه والغاز والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى 20.5%، تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها 9.1%، الصحة 2.6%، النقل 10.4%، الاتصالات 8.1%، الترويج والثقافة 3.5%، التعليم 2.7%، المطاعم والفنادق 5.7%، السلع والخدمات المتنوعة 6.8%، ومن ذلك وبحسب الهيئة العامة للإحصاء فإن الإنفاق على الأغذية والمشروبات، والسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى والسلع والخدمات المتنوعة يشكل 49% من الوزن الإجمالي لتكلفة المعيشة أي ما يشكل نصف الإنفاق العام للفرد في المملكة العربية السعودية، صحيح أن ضريبة القيمة المضافة في دول الخليج، تعتبر الأقل في العالم (5%) مقارنة بالمعدل الوسطي عالمياً عند (12%) مع إمكان استرداد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة في القطاعات التي تطبق عليها ضريبة صفرية، إلا أن بدء العمل بالضريبة أحدث عدداً من التأثيرات من أبرزها تغيير النمط الاستهلاكي للخليجيين والوافدين على حد سواء، في البداية، ورغم أن الحكومة ستنتج إلى تحرير أسعار الطاقة تدريجياً لتصل إلى السعر العالمي، غير أن برنامج حساب المواطن السعودي مثلاً وبدء الصرف للمستحقين سيشكل دعماً حكومياً للأسر السعودية والفئات الأساسية التي تتوافق والشروط المطلوبة، الأمر الذي لا ينطبق على الوافدين الأجانب، ويجعل مستقبل العمالة الوافدة في السعودية إلى تقلص، ويثار تساؤل عن مدى تأثير القطاعات التي ستشملها الضريبة على مجمل السلة الاستهلاكية للفرد وحجم إنفاقه.</p>	السعودية
<p>متوسط إنفاق الأسرة الإماراتية، والتي تشمل الإجراءات المقدرة للمساكن المملوكة إضافة إلى التحويلات، هو 35.930 درهماً شهرياً في حين أن متوسط الإنفاق الشهري للفرد</p>	الإمارات

<p>الإماراتي بلغ 5.419 درهماً، في المقابل، يبلغ متوسط دخل الفرد الإماراتي 10.900 درهم شهرياً، بينما بلغ المتوسط الشهري لإنفاق الأسرة غير الإماراتية 16.910 درهم شهرياً، ومتوسط الإنفاق الشهري للفرد غير الإماراتي بلغ 4,747 درهم، بحسب أرقام مركز دبي للإحصاء لمسح إنفاق ودخل الأسرة في الإمارة، من الطبيعي أن ينعكس تطبيق ضريبة القيمة المضافة على حجم الإنفاق الاستهلاكي وعادات المستهلكين الشرائية، فتطبيق الضريبة بنسبة 5% يعني نظرياً ارتفاع طفيف في الأسعار بنفس النسبة ما قد يؤثر سلباً على الطلب وبالتالي حجم المبيعات، غير أن تدني نسبة الضريبة مقارنة بالمطبق عالمياً يجعل من الممكن لقطاع التجزئة استيعابها بسهولة عن طريق خصم هامش الربحية وبما يضمن استقرار الأسعار واستدامة الطلب، كما أن تدني نسبة الضريبة قد لا يجعلها ظاهرة في كثير من السلع الرخيصة ولكنها ستكون مؤثرة بالنسبة للسلع مرتفعة السعر ما يجعل علاقة التأثير مختلفة باختلاف سعر المنتج بحيث يقل الطلب على السلع مرتفعة السعر وتمضي السلع الرخيصة في مستوياتها الحالية.</p>	
<p>هناك دولاً خليجية لم تطبق بعد ضريبة القيمة المضافة، تشهد حركة نشطة للتجارة بينها وبين باقي دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها سلطنة عمان، ويثير هذا التفاوت الزمني في تطبيق الضريبة مخاوف من اللجوء إلى دول الجوار في جلب السلع والبضائع بأسعار أقل.</p>	<p>سلطنة عمان</p>

#### IV. الإطار المقترح لتفعيل دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة السعودي

في ضوء ما سبق يستطيع الباحث أن يقدم إطاراً متكاملاً لسبل تفعيل دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة بدول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة السعودية ومن خلال الدراسة النظرية والتقارير التي حصل عليها الباحث فإنه يحاول تحديد هذا الإطار بمكوناته المختلفة وذلك حتى تستطيع هذه الدول من خلاله اتخاذ القرار المناسب لتنظيم الاستفادة من إمكانيات ومزايا تطبيق هذه الضريبة في تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة، يتكون هذا الإطار من المحاور التالية:

- (1) الوقوف على واقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة السعودية.
- (2) دراسة فرص نجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة.

- (3) دراسة المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سبيل تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة.
  - (4) الوقوف على طبيعة العلاقة التكاملية بين ضريبة القيمة المضافة وتحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة.
  - (5) الوقوف على متطلبات نجاح ضريبة القيمة المضافة في تحقيق أهدافها التنموية في ظل اقتصاد المعرفة.
  - (6) اقتراح السبل لتنفيذ دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة بدول مجلس التعاون الخليجي، ومنها السعودية.
- أولاً: الوقوف على واقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة السعودية**

طبقت ضريبة القيمة المضافة في أكثر من 160 دولة حول العالم حيث تعدّ مصدر دخل أساسياً يسهم في تعزيز ميزانيات الدول وطبقت دول مجلس التعاون الخليجي ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% ، وتعد هذه النسبة من أقل النسب بالعالم، وتفرض في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد ابتداءً من الإنتاج ومروراً بالتوزيع وحتى مرحلة البيع النهائي للسلعة أو الخدمة، وتعيش بعض الدول المتقدمة والنامية على إيرادات الضرائب وتعد مصدر دخل لها، وقد أعلنت الهيئة العامة للزكاة والدخل بالسعودية أن عدد المنشآت المسجلة في ضريبة القيمة المضافة بلغ نحو 90 ألف منشأة، معظمها مستعدة لتطبيق الضريبة وجاهزة من حيث تدريب الموظفين، والامتثال لنظام الضريبة ولأحدثه التنفيذية، ومواءمة أنظمة المحاسبة وتقنية المعلومات المرتبطة بعمليات الضريبة، إضافة إلى إدارة السجلات لحفظ المستندات في الاستمارة المحددة، حيث يلزم القانون الشركات بالاحتفاظ بسجلات كافية للامتثال للقوانين الضريبية ذات الصلة لمدة تصل إلى خمس سنوات، وضوابط إعداد سجلات الأعمال المحاسبية والدفاتر التجارية والمعلومات المتعلقة بالضرائب. ( الاقتصادية، 2017/12/31 )

والمستعرض لأهم ما جاء بنظام ضريبة القيمة المضافة والقطاعات الخاضعة لها وغير الخاضعة والمعفاة يجدها على النحو التالي:

- (1) خدمات الكهرباء والمياه: ستكون خاضعة للضريبة.
- (2) تحويل الأموال: الأموال المحولة لن تكون خاضعة للضريبة وستخضع فقط رسوم التحويل.
- (3) قروض البنوك: فائدة القروض لن تكون خاضعة للضريبة وستخضع الرسوم فقط.
- (4) السولار والبنزين: لن تكون خاضعة للضريبة.
- (5) السيارات المستعملة: تخضع معارض السيارات للضريبة بينما لن تخضع المعاملات الفردية.
- (6) صيانة السيارات: خاضعة للضريبة.
- (7) النقل الداخلي والتاكسي: لن تكون خاضعة للضريبة.

- (8) تذاكر الطيران والنقل الجوي: لن تكون خاضعة للضريبة.
- (9) أغلب المنتجات الغذائية: خاضعة للضريبة.
- (10) القطاع الصحي: تخضع قسم التجميل والعمليات التجميلية للضريبة.
- (11) القطاع العقاري والإيجارات: إيجار الوحدات السكنية وكذلك بيع الوحدات السكنية في السوق الثانوية غير خاضع لضريبة القيمة المضافة، مع إعفاء العقارات السكنية من ضريبة القيمة المضافة بشكل عام، وهذا يضمن ألا تشكل ضريبة القيمة المضافة تكلفة غير قابلة للاسترداد للأشخاص الذين يشترون ممتلكات خاصة بهم.
- (12) يتم فرض نسبة الصفر على الفئات الرئيسية التالية من التوريدات: الصادرات من السلع والخدمات إلى خارج دول مجلس التعاون، النقل الدولي، والتوريدات ذات الصلة، توريدات بعض وسائل النقل البحرية والجوية والبرية مثل الطائرات والسفن، استثمارات معينة في المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة بدرجة نقاء 99%، العقارات السكنية حديثة الإنشاء والتي يتم توريدها لأول مرة خلال 3 سنوات من إنشائها، خدمات أساسية معينة في قطاع التعليم والسلع والخدمات المرتبطة بها، خدمات أساسية معينة في قطاع الصحة والسلع والخدمات المرتبطة بها، وتجارة التجزئة هي أكثر القطاعات التي ستتأثر بضريبة القيمة المضافة.

من المتوقع أن تولد الضريبة إيرادات بنسبة 1.6% من إجمالي الناتج المحلي في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، 1.5 في الإمارات، 1.4% في الكويت وعمان، 0.8% في قطر، وهذا من شأنه أن يشكل إضافة كبيرة إلى ما يولد حالياً من الإيرادات الحكومية غير النفطية، ويمكن أن تستخدم هذه الإيرادات على المشاريع التنموية التي تستهدف ذوي الدخل المتدني، حيث أن إعادة توزيع الدخل عبر الإنفاق الحكومي يمكن أن يكون أفضل من توزيع الدخل عبر معدلات متباينة وإعفاءات من الضرائب. (غادة عبدالله، 2017)، ( الأسواق العربية، 2017/8/29).

#### ثانياً: دراسة فرص نجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة.

قبل تصميم إطار لتفعيل دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة لابد من فهم ومعرفة الآتي: -

أ- يساهم فرض ضريبة القيمة المضافة في تحقيق رؤية 2030 ويدعم اقتصاد المعرفة وأنه ليس هناك ثمة تعارض بين فرض الضريبة واقتصاد المعرفة.

ب- ضرورة إعادة النظر في الرسوم المفروضة رسوم على الوافدين والتابعين والمستثمرين الأجانب بأضعاف أضعاف الضريبة، وذلك حتى لا تشوه الهدف من فرض ضريبة القيمة المضافة، كما أنها تفقد دول مجلس التعاون الخليجي ميزة هامة وهي أنها من أقل الدول المنخفضة ضريبياً ومن ثم منطقة جذب للمستثمر الأجنبي.

ج- لكي تنجح عملية التطوير والتحول نحو اقتصاد المعرفة المنشود يتطلب ذلك فهماً كبيراً لطبيعة ضريبة القيمة المضافة وملامح التعامل معها في ظل بيئة

تكنولوجيا المعلومات وعولمة الاقتصاد ومعرفة ماهيتها ومتطلباتها ومعرفة إيجابياتها لتعظيم الاستفادة منها وسلباتها حتى يمكن تفاديها أي معرفة الفرص والتحديات التي تنبئها وتأثير ذلك على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة وتحقيق رؤية 2030 بالسعودية

(د) الوقوف بدقه على الآثار الاقتصادية لفرض ضريبة القيمة المضافة والضرائب المغطاة تحت رسوم التابعين والوافدين لما لذلك من آثار ضخمة على الاستثمار الأجنبي والمحلي.

**ثالثاً: دراسة المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سبيل تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة:**

عند تناول سبل تفعيل دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة، علينا أولاً دراسة المعوقات والتحديات التي تحد من ذلك لمحاولة إزالتها، فهناك مجموعة منها تتمثل في: (أوراكل، 2017)، (عبدالله، عادة، 2017)، (سيح للبرمجيات، 2017/10/1)

1. تحديات متعلقة بالنظم الإلكترونية للشركات بحيث يكون هناك تغييرات في عمليات الشركة بإبقاء الضريبة مستحقة الدفع منفصلة عن الضريبة مستحقة القبض إما إلكترونياً وإما ورقياً، كما سيتعين تعديل قوالب تحرير الفواتير بما يسمح بإدخال الحقول الخاصة بضريبة القيمة المضافة؛ يلزم تحديث النظم المالية وأنظمة نقاط البيع، كما سيكون هناك تغييرات في نظام تكنولوجيا المعلومات، وتوثيق إلكتروني وأتمتة العمليات.
2. التحدي المرتبط بدراسة أثر ضريبة القيمة المضافة على الطلب في السوق وعلى العقود الحالية، واستراتيجية التسعير وشروط الدفع.
3. التحدي المرتبط بعدم وجود البنية التحتية اللازمة والخبرة في إدارة الضرائب لدى دول مجلس التعاون الخليجي، ولذا يجب بناء نظام حديث للإدارة الضريبية الذي يضمن الامتثال الضريبي.
4. التحدي المتعلق بفوترة المجتمع الضريبي لتأمين النشاطات التجارية والتدفق النقدي؛ لذا يتعين على الشركات المتوسطة والكبيرة المُلزمة قانونياً بالتسجيل كبايعين في ضريبة القيمة المضافة طلب فواتير ضريبة القيمة المضافة من مورديها من أجل الامتثال للمتطلبات والشروط الصارمة التي تتعلق بحفظ السجلات، فالتسجيل الطوعي كبائع في نظام ضريبة القيمة المضافة يؤمن مكان الشركة في سلسلة التوريد ويساهم في وجود تدفق نقدي سليم.
5. التحدي المتعلق بتطوير الأنظمة للبقاء على اطلاع دائم بكل الشروط والمتطلبات الصارمة المتعلقة بحفظ السجلات وأتمتة عملية الضرائب وإصدار فاتورة ضريبة القيمة المضافة والإشعارات الدائنة، بل والإحتفاظ بسجل جميع المعاملات بغرض إعداد التقارير الضريبية والمالية وغيرها.
6. التحدي المتعلق بنجاح عملية التزامن لدخول الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بخفض الدعم عن الطاقة لحيز التنفيذ في نفس الفترة الزمنية لدخول ضريبة القيمة المضافة حيز التنفيذ- بالإضافة إلى فرض رسوم على الوافدين

- والتابعين، ودعم الطاقة يشكل أكثر من 10% من الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية وفي مملكة البحرين.
7. التحدي المتعلق بمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن الأزمة الدبلوماسية مع قطر كإحدى دول مجلس التعاون الخليجي، وتأخر كلا من البحرين والكويت وعمان في بدء تطبيق الضريبة مع السعودية والأمارات مما قد يؤثر على تحقيق الضريبة لأهدافها.
8. التحدي المتعلق بقدرة القطاع الضريبي والمالي على التأهيل العلمي والعملية لموظفي الضرائب وتوظيف خبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات والضرائب قبل تطبيق التشريع وأثناء التطبيق وبعده، لأن أساس نجاح القانون الإدارة الكفاء والفعالة، وتأهيل وفعالية إدارة مساعدة المسجلين لعمل توعية للمسجلين.
9. التحدي المتعلق بتأثير سمعة منطقة الخليج كمطقة منخفضة الضرائب أو يقلل من جاذبيتها لاستثمار الأجانب خاصة بعد فرض ضريبة القيمة المضافة، لأن فرض الضريبة بمعدل ابتدائي 5% لن يتم الاستثمار في التسويق له طويلاً؛ خاصة بعد فرض رسوم للإقامة والوافدين والتأشيرات وخلافة تصل إلى أكثر من 400% من الضريبة فما تخلت عنه الحكومة متمثلاً في اختيار أقل الأسعار للضريبة عوضته من جانب آخر عن طريق الرسوم وهو ما قد يعتبره البعض تمييزاً بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي، مما يجعل هناك شك كبير في أن تظل دول مجلس التعاون الخليجي بيئة جذابة جداً للأعمال سواء للمغربيين أو للشركات الذين استقطبت خلال السنوات الماضية ملايين العمال الأجانب بعقود بفضل سمعتها كجناات ضريبية.

#### رابعاً: فهم طبيعة العلاقة التكاملية بين ضريبة القيمة المضافة والفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة

انضمت دول مجلس التعاون الخليجي الست إلى ركب ضريبة القيمة المضافة، وبدأت السعودية والإمارات بإدخال هذه الضريبة بالفعل ابتداء من يناير 2018، فالانخفاض العام لأسعار النفط خلق حاجة ملحة إلى تنويع موارد الدخل لتفادي مخاطر الاعتماد فقط على الموارد النفطية، ولقد وقعت كل من الحكومات الست على المعاهدة الموحدة لضريبة القيمة المضافة، التي تضع الخطوط العريضة لقوانين ضريبة القيمة المضافة الخاصة بكل بلد، وفي ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة، نحن بحاجة إلى إعادة النظر حول أهمية أن يكون هناك تنسيق بين الركائز التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة وقوى الدفع وآليات التحريك لهذا الاقتصاد وبين مجالات الاعفاء في قانون ضريبة القيمة المضافة، والإجابة على تساؤلات؛ هل تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة بدول الخليج في حاجة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة؟ ما الأدوار الجديدة لضريبة القيمة المضافة لكي تسهم في بناء مجتمع المعرفة؟ ما انعكاس منهج الاقتصاد المعرفي على عناصر ضريبة القيمة المضافة؟ ما الأدوار المرتقبة لضريبة القيمة المضافة في ظل اقتصاد المعرفة، كيفية تطبيق تقنيات الاتصال والمعلومات في النظام الضريبي الجديد، ما دور الضريبة التنموي في ظل اقتصاد المعرفة، التعرف على الآثار الاقتصادية المصاحبة لاقتصاد المعرفة في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة والتي تعد

العلاقة بينها وبين اقتصاد المعرفة هي علاقة تكاملية من وجهة نظر الباحث وليست علاقة تعارض وتضارب؛ خاصة وأن ضريبة القيمة المضافة ركيزة أساسية في الخطط الاستراتيجية وتوجهات دول مجلس التعاون الخليجي للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة.

### خامساً: الوقوف على متطلبات نجاح ضريبة القيمة المضافة في تحقيق أهدافها التنموية في ظل اقتصاد المعرفة

من خلال مراجعة بعض الدراسات التي تعرضت لمتطلبات نجاح ضريبة القيمة المضافة في تحقيق أهدافها التنموية في ظل اقتصاد المعرفة، يمكن تحديد الخطوط العريضة التالية: (أسعد، على، 2017/12/22)، (عبدالقادر، أحمد، 2017/8/29)

(1) في ظل نظام ضريبة القيمة المضافة، ستؤدي الشركات دوراً مهماً وسيطاً من خلال تحصيل ضريبة القيمة المضافة وتوريدها للدولة، غير أنه يتعين على الشركات، لكي تكون جاهزة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، أن تعيد هيكلة أنظمتها الضريبية وعملياتها ذات الصلة.

(2) ضمان استعداد الأعمال لتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية وذلك لحدوث موجة عارمة من التحولات الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن مفاتيح هذه التحولات أتمّة العمليات، وحلول إدارة موارد المؤسسات القائمة على الحوسبة السحابية، التي من شأنها تخفيف أعباء تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة عن كاهل الشركات.

(3) دراسة تجارب الدول ذات السبق في مجال ضريبة القيمة المضافة بهدف الاستفادة منها مثل؛ ماليزيا ومصر التي كانت تمتلك بنية تحتية ضريبية، وقد شملت تحضيرات تلك الدول لإطلاق ضريبة القيمة المضافة تطوير نظمها الموجودة وملاءمة عمليات شركاتها مع التغييرات التي طالت بنيتها الضريبية، من دون أن تضطر إلى إقامة نظم جديدة كلياً.

(4) الوقوف على المزايا والسلبيات المتعلقة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي معاً بموجب اتفاقية موحدة وعلاقة ذلك بوجود ستة تشريعات تدخل حيز التنفيذ في المجلس، وأثر فرض ضريبة إنتقائية على إنتاج منتجات محددة.

(5) قيام الإدارة الضريبية بتطبيق مفاهيم وقواعد الحوكمة الضريبية بتفعيل أعمال الشفافية والإفصاح واتباع أسلوب نشر وعرض القوانين والتعليمات والكتب الدورية على مواقع هيئة الزكاة والدخل على شبكة الإنترنت وتسهيل وسائل الدفع الإلكترونية لسداد الضريبة، مع تطبيق مفهومي النزاهة والمساءلة، والاهتمام بترشيد الأداء الفني والإداري للعاملين بالمصلحة، وكذلك المكلفين لضمان حماية حقوقهم.

(6) قيام هيئة الزكاة والدخل السعودية بدورات تدريبية وتأهيله للعاملين وتوزيعهم على وحدات عمل داخل الدولة وإجراء الندوات والمؤتمرات والحوارات مع مجتمع الأعمال من تجار وصناعيين ورجال أعمال وغرف التجارة والصناعة والزراعة والسياحة والنقابات المهنية والجمعيات الحرفية.

- 7) ضرورة إعطاء العاملين بالإدارة الضريبية المرتبات والأجور الكافية للحفاظ على مستوى معيشي مناسب.
  - 8) ضرورة وضع برامج للفحص تتفق مع طبيعة عمل المكلف وإنجاز الفحص بأقل وقت ممكن لضمان منع الاحتكاك بين الفاحص الضريبي والمكلف.
  - 9) ضرورة التزام الإدارة الضريبية بخلق جو من الثقة بينها وبين المكلفين بضريبة القيمة المضافة من خلال تشجيع المكلفين على الربط الذاتي، وقبول الإقرار بالضريبة على مسؤولية المكلف مبدئياً، وتشجيعه على إمساك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة، وذلك بغرض تخفيض نطاق الفحص وبالتالي تخفيف تكاليف الإدارة الضريبية وتكاليف الامتثال للمكلف.
  - 10) ضرورة تعاون الحكومة مع الإدارة الضريبية بالزام المستوردين بالتقيد بقواعد الاستيراد من الخارج، وإدخال تلك السلع عبر المنافذ الجمركية، بمستندات تثبت فيها أسماؤهم الحقيقية بغرض منع التهرب الضريبي.
  - 11) ضمان فوترة المجتمع الضريبي والتأكد من إدراج المكلفين لعبارة "فاتورة ضريبية"، ورقم التسجيل الضريبي على جميع الفواتير، وتقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة المستحقة في مواعيدها القانونية.
  - 12) إنجاز نظام إلكتروني مطور للربط مع الأنظمة الآلية بالجمارك والأنظمة الضريبية في الهيئة الاتحادية للضرائب.
  - 13) ضمان وجود منظومة فعالة لضريبة القيمة المضافة تدعم اقتصاد المعرفة بإعفاء السلع والخدمات التي تمثل ركائز اقتصاد المعرفة من الضريبة.
  - 14) ضمان تحقيق العدالة والدقة في تحديد الوعاء الضريبي.
- سادساً: السبل المقترحة لتفعيل دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة بدول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة السعودية.
- هناك خطوات إصلاحية مطلوبة لضمان تفعيل دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة بدول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة السعودية من هذه الخطوات والسبل ما يلي:
1. ضرورة التزام الإدارة الضريبية بخلق جو من الثقة بينها وبين المكلفين بضريبة القيمة المضافة من خلال تشجيع المكلفين على الربط الذاتي، وقبول الإقرار الضريبي على مسؤولية المكلف مبدئياً، وتشجيعه على إمساك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة.
  2. زيادة حجم الموارد غير النفطية برفع كفاءة ونطاق تحصيل الضريبة بحيث تصب حصيلة الضريبة فعلاً في الخزنة العامة للدولة ولا تكون سبباً في إثراء الذمة المالية لبعض الفئات التي تستغل ثغرات القانون لحسابها الخاص.
  3. إعادة النظر في رسوم التابعيين والوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي التي طبقت تلك الرسوم والتي شوهدت كل ما يسمى بضريبة وكانت سبباً لحالة قلق مستمرة لدى المستثمرين المحليين أو الأجانب.



4. الإصلاح المالي والمحاسبي متطلب أساسي لتفعيل دور الضريبة في تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة، مع توافر البيئة التنظيمية والإطار القانوني لإيجاد بيئة أعمال محفزة لتحقيق ذلك في الوقت المنشود.
5. الإسراع بفوترة المجتمع الضريبي لتأمين النشاطات التجارية والتدفق النقدي ومن أجل الامتثال للمتطلبات والشروط الصارمة التي تتعلق بحفظ السجلات.
6. الإصلاح الاقتصادي، وإصلاح الأسعار والسوق، وإعادة الهيكلة للقطاع الضريبي، واتخاذ سياسات فعالة لمعالجة البطالة، والإصلاح التقني، بالإضافة إلى قيام الدولة بدور المنظم والمراقب والمحفز.
7. دراسة الأدوار المرتقبة لضريبة القيمة المضافة في ظل اقتصاد المعرفة، وكيفية تطبيق تقنيات الاتصال والمعلومات في النظام الضريبي.
8. تبنى مبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة لجميع الأطراف المشتركة في عملية التنمية للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة.
9. دراسة المعوقات والتحديات التي تحول دون نجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة، حيث أن عدم وضوح هذه التحديات يؤدي إلى الفشل، فلا بد من دراسة أمثلة للنزاعات التي من الممكن أن تنتج عن تطبيق الضريبة، وكيفية حلها.
10. تقييم أثر فرض ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة من فترة لأخرى والتأكد من أن البوصلة ما زالت تشير إلى الاتجاه الصحيح؛ وإذا كان هناك انحراف عن المسار وجب التصحيح على الفور.
11. ضرورة إعفاء السلع والخدمات التي يقوم عليها ركائز اقتصاد المعرفة وقوى الدفع واليات التحريك.

### النتائج:

يمكن عرض أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- 1) هناك علاقة تبادلية وتكاملية بين فرض ضريبة القيمة المضافة وبين تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة.
- 2) لضريبة القيمة المضافة آثار اقتصادية على كل من قطاع الأعمال والشركات وأسواق العمل والمستهلكين والإدارة الضريبية وعلى الإيرادات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي.
- 3) ضريبة القيمة المضافة ركيزة أساسية في الخطط الاستراتيجية وتوجهات الدولة للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة.
- 4) في ظل نظام ضريبة القيمة المضافة، ستؤدي الشركات دوراً مهماً وسيطاً من خلال تحصيل ضريبة القيمة المضافة وتوريدها للدولة.
- 5) ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة في النهاية يتحمل عبئها المستهلك النهائي؛ إلا أنه يجب إدراك أن جميع أطراف السوق الفاعلة سوف يتأثرون بها.

- (6) من أكبر التحديات التي تواجه نجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة بدول مجلس التعاون الخليجي هو التحدي المتعلق بفوترة المجتمع الضريبي لتأمين النشاطات التجارية والتدفق النقدي.
- (7) هناك تحدى أمام القطاع الضريبي والمالي على التأهيل العلمي والعملية لموظفي الضرائب قبل تطبيق التشريع وأثناء التطبيق وبعده، لأن أساس نجاح القانون الإدارة الضريبية الكفاء والفعالة، وتأهيل وفعالية إدارة مساعدة المسجلين لعمل توعية للمسجلين.
- (8) هناك تحدياً كبيراً يتعلق بتأثير سمعة منطقة الخليج كمنطقة منخفضة الضرائب ويقلل من جاذبيتها للاستثمار الأجنبي خاصة بعد فرض ضريبة القيمة المضافة، لأن فرض الضريبة بمعدل ابتدائي 5% لن يتم الاستثمار في التسويق له طويلاً؛ خاصة بعد فرض رسوم للإقامة والوافدين والتأشيرات وخلافة تصل إلى أكثر من 400% من الضريبة فما تخلت عنه الحكومة متمثلاً في اختيار أقل الأسعار للضريبة عوضته من جانب آخر عن طريق الرسوم وهو ما قد يعتبره البعض تمايزاً بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي، مما يجعل هناك شك كبير في أن تظل دول مجلس التعاون الخليجي بيئة جذابة جداً للأعمال سواء للمغتربين أو للشركات الذين استقطبت خلال السنوات الماضية ملايين العمال الأجانب بعقود بفضل سمعتها كجنات ضريبية، يتبين من هذه النتائج صحة الفرضية القائم عليها البحث وهي " يعتبر تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي عاملاً أساسياً في تحقيق الفعالية التنموية في اقتصاد المعرفة".

#### التوصيات:

بناء على نتائج البحث وبهدف تعزيز وتفعيل دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة بدول مجلس التعاون الخليجي، يوصى الباحث بالآتي:

- (1) ضرورة التزام الإدارة الضريبية بخلق جو من الثقة بينها وبين المكلفين بضريبة القيمة المضافة من خلال تشجيع المكلفين على الربط الذاتي، وقبول الإقرار الضريبي على مسؤولية المكلف مبدئياً، وتشجيعه على إمساك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة.
- (2) نشر الوعي الضريبي بين الممولين وذلك بالتركيز على برامج الوعي الضريبي وزيادة التوجه نحو الإعلام الضريبي الهادف في جميع مجالاته المسموعة والمرئية والمقرؤة وإنشاء ثقافة ضريبية جديدة للمجتمع الضريبي.
- (3) تحسين مستوى الخدمة في القطاعات الحكومية بالإضافة إلى السعي لعمل حصر للمجتمع الضريبي لكي نضمن تحقق الحصيلة الضريبية المرجوة من النظام الضريبي.
- (4) ضرورة دراسة مجموعة الأدوار الجديدة التي ينبغي على الضريبة القيام بها لتحقيق تلك الأهداف التنموية لاقتصاد المعرفة.
- (5) ضرورة الربط باستمرار بين الركائز التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة وبين مجالات الاعفاء في قانون ضريبة القيمة المضافة.

- (6) ضرورة إعفاء خدمة استخدام الإنترنت، ومدخلات البنية التحتية الإلكترونية للأفراد والشركات من ضريبة القيمة المضافة باعتبارها من قوى الدفع وآليات التحريك الرئيسية لاقتصاد المعرفة.
- (7) ضرورة إعفاء صناعة الخدمات المعرفية، وإعفاء المؤسسات ذات القدرة على استيعاب فكر ومتطلبات عصر المعرفة ونشر تعليمه.
- (8) ضرورة إعفاء المدخلات والمخرجات التي ترتفع المساهمة النسبية فيها للصناعات المبنية على المعرفة.
- (9) ضرورة إعفاء مجالات الاستثمار في الابتكار ومجالات الاستثمار المعرفي.

## المراجع:

## أولاً: المراجع العربية:

- (10) عبدالقادر، أحمد ، (2017) ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي: ماذا تعني لعملك ؟ 2017/8/29، <https://aitnews.com/2017/08/29>
- (11) أخبار مكة المكرمة، (2018) ، 5 ركائز لتحول السعودية إلى اقتصاد المعرفة بحلول 2030 ، 2018/1/24 ، <http://makkahnewspaper.com/article>
- (12) الأسواق العربية، (2017) ، الإمارات تطبق الضريبة على السلع الخليجية غير المسجلة، 2017/12/18، <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy>
- (13) الأسواق العربية، (2017) ، كيف سترفع ضريبة القيمة المضافة كفاءة الشركات بالإمارات؟، 2017/8/29، <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy>
- (14) الأسواق العربية، (2017) ، هذا ما سيدفعه سكان الإمارات من ضريبة القيمة المضافة، 2017/8/30، <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy>

1. الاقتصادية، (2017) ، السعودية تبدأ تطبيق ضريبة القيمة المضافة اليوم.. تسجل 90 ألف منشأة، 2017/12/31، <http://www.aleqt.com/2017/12/31/article>
2. أوراكل ، (2017)، ضريبة القيمة المضافة في مجلس التعاون الخليجي : برامج إدارة المؤسسات من أوراكل لتسهيل التزام الشركات، الخدمات التحليلية، 2017، <https://www.oracle.com>
3. سليمان، (2009) ، جمال داود ، اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. ضو، جنين ، (2016)، ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي: تطبيقها وتأثيرها، المجلة الضريبية اللبنانية، 2016/6/6

- <https://www.pwc.com/m1/en/media-centre/articles/Value-Added-Tax>
5. الحياة، (2017)، دول خليجية تلتحق بالإمارات والسعودية في فرض «القيمة المضافة»، 2017/8/15، <http://www.alhayat.com/Articles>
  6. عادل، دلال، (2017)، دول الخليج تستعد لفرض ضريبة القيمة المضافة، 2017/6/21، <http://arabic.euronews.com>
  7. عليان، ربحي مصطفى، (2008) إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
  8. سيج للبرمجيات، (2017)، ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي: فوائد التسجيل الطوعي خاصة بالنسبة إلى الشركات الصغيرة، 2017/10/1، <https://www.albawaba.com/ar/business/pr>
  9. صحيفة مال الاقتصادية، (2018) وزارة المالية: 45.6 مليار إيرادات ضريبة القيمة المضافة في 2018 .. و56.4 مليار حصيلة المقابل المالي على الوافدين خلال 2019، 2019، 12/18، <https://www.maaal.com/archives/2018/12/18>
  10. كامل، عاطف إبراهيم، وعبدالله، ولاء لطفي، (2014)، ورقة عمل بعنوان "مدخل مقترح لتطوير الضريبة العامة على المبيعات لمواجهة التحديات المعاصرة" مقدمة للمؤتمر الضريبي الحادي والعشرين إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والاجتماعية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، دار الضيافة بجامعة عين شمس، الفترة من 22-23 يونيو 2014.
  11. التميمي، عامر ذياب، (2018) تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول الخا... ييج، الحيا...  
[/http://www.alhayat.com/Opinion/Writers2018/1/11](http://www.alhayat.com/Opinion/Writers2018/1/11)
  12. الهاشمي، عبد الرحمان، وعزاوي، فائزة، (2007)، المنهج واقتصاد المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
  13. الشامسي، عبدالله، صناعة التعليم والاقتصاد المعرفي، الإمارات اليوم، 2018/1/24، <http://www.emaratalyout.com/opinion>
  14. أسعد، على، (2017)، تأثير محدود لـ «ضريبة المضافة».. التضخم يرتفع 1.4%، الاقتصادي، أبو ظبي، 2017/12/22.
  15. عبدالله، غادة، (2017) هل ضريبة القيمة المضافة هي أفضل خيار لدول مجلس التعاون؟!، <http://www.derasat.org.bh/ar/publications>
  16. المحروق، ماهر، (2009)، ورقة عمل بعنوان " دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية مقدمة إلى ورشة العمل القومية تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية، منظمة العمل العربية، دمشق - الجمهورية العربية السورية، 2009/7/ 8-6.
  17. الخضيري، محسن أحمد، (2001)، اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
  18. منصور، محمد إبراهيم، (2010)، الاستعداد للمستقبل : تنمية مجتمع المعرفة والابتكار وشروط الانتقال إلى اقتصاد المعرفة في الوطن العربي (مصر -

- دراسة حالة) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،  
<http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/56398>
19. أبو الشامات، محمد (2012)، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول.
20. دياب، محمد، (2008) اقتصاد المعرفة: حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 65،  
[/https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content](https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content)
21. علة، مراد، (2013)، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية - دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجاً-  
<http://www.shatharat.net/vb/showthread.php>.
22. حسين، مصطفى، (2017)، ضريبة القيمة المضافة وآثارها في دول مجلس التعاون الخليجي، أخبار الخليج، 2017/10/9.
23. كنيعو، هاجر، (2017)، الأسواق العربية، هل تؤثر ضريبة القيمة المضافة على إنفاق الخليجيين؟ دبي، 2017/9/28.
24. الشمري، هاشم، والليثي، ناديا، الاقتصاد المعرفي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
25. عيد، ياسر محمد، (2014)، ورقة عمل بعنوان " إصلاح قانون الضريبة العامة على المبيعات لتحقيق العدالة الضريبية والاجتماعية " مقدمة للمؤتمر الضريبي الحادي والعشرين إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والاجتماعية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، دار الضيافة بجامعة عين شمس، الفترة من 22-23 يونيو 2014.
26. الإبراهيم، يوسف حمد، (2004)، التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص102-103.

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. **Gulfnews,(2018)**, Effects of Value Added Tax on individuals minimal: Ministry of Finance, 8/1/2018, available <http://gulfnews.com/business/economy/Value Added Tax/effects-of-Value Added Tax-on-individuals>.
2. Deloitte,(2016), Value Added Tax in the the Gulf Cooperation Council (GCC) countries, Ninety years in the Middle East, available: [https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/xs/Documents/tax/dme\\_tax](https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/xs/Documents/tax/dme_tax).

أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة في ظل رؤية 2030 ---

Pricewater-house-Coopers Office(PwC), 2017, An introduction to Value Added Tax in the GCC, [https://www.pwc.com/m1/en/tax/documents/what-is-Value Added Tax-faq-on-Value Added Tax-in-the-](https://www.pwc.com/m1/en/tax/documents/what-is-Value-Added-Tax-faq-on-Value-Added-Tax-in-the-)